

منظور تحليلي لعمليات استرداد العائدات الإجرامية الناشئة عن جرائم التبييض الرقمي: دراسة في المبادرات الدولية والوطنية

An analytical perspective on the recovery of criminal proceeds Arising from digital money laundering crimes: a study of international and national initiatives

بن مرسل رافيق*، جامعة امحمد بوقرة بومرداس كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية بودواو

r.benmorsli @univ-boumerdes.dz

بوبصلة أمينة، جامعة امحمد بوقرة بومرداس كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية بودواو

a.boubesla@univ-boumerdes.dz

بن عمراوي عبد الدين، جامعة امحمد بوقرة بومرداس كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية بودواو

a.benamraoui@ univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر : 07 / 06 / 2026

تاريخ القبول: 18 / 04 / 2026

تاريخ الاستلام: 02 / 04 / 2026

ملخص:

إن الهدف الأساسي للدراسة هو البحث في أهم المبادرات الدولية و الجهود الوطنية و التجارب أيضا الوطنية في مجال محاربة و مكافحة عمليات التبييض الرقمي من اجل استرداد اكبر قدر ممكن من العائدات الإجرامية المتحصل عليها من جرائم التبييض، إضافة إلى توضيح أهم التحديات و العراقيل التي تواجه هذه المبادرات و الجهود. استعرضت الدراسة الجهود الدولية في محاربة جرائم التبييض الرقمي، إضافة إلى أهم التشريعات و المبادرات الوطنية لمواجهة خطر عمليات التبييض الرقمي للأموال، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها الدول و الحكومات في عمليات استرداد العائدات الإجرامية خاصة أن معظم هذه الجرائم تحدث على مستوى الفضاء الرقمي لهذا وجب تنسيق و تكثيف التعاون فيما بينها. و قد توصلت الدراسة أن التعاون الدولي في استرداد عائدات جرائم التبييض الرقمي يحمل أهمية كبيرة في التصدي لهذه الظاهرة. إذ يساهم في محاسبة المجرمين وضمان عدم إفلاتهم من العقاب، مع العمل على استرجاع الأموال والممتلكات المنهوبة وإعادة توجيهها لدعم مشاريع التنمية الوطنية.

الكلمات المفتاحية: استرداد العائدات الإجرامية، الجهود الدولية، المبادرات الوطنية، جرائم التبييض الرقمي،

تصنيف JEL : K42 ; F53 ; H11 ; G28.

Abstract:

The Primary objective of this study is to examine the most important international initiatives; national efforts; and national experiences in combating and countering digital money laundering operations in order to recover as much of the criminal proceeds obtained from these crimes as possible. It also aims to clarify the most significant challenges and obstacles facing these initiatives and efforts. The study reviewed international efforts in combating digital money laundering addition to the most important national legislation and initiatives to address the threat of digital money laundering operations. It highlighted the challenges faced by countries and governments in recovering criminal proceeds; especially since most of these; crimes occur in the digital sphere; thus necessitating coordination and intensified cooperation among them .

Keywords: Recovery of criminal proceeds ; international efforts, national initiatives; digital laundering, challenges

Jel Classification Codes: K42 ; F53 ; H11 ; G28.

* المؤلف المرسل: بوبصلة أمينة.

بن مرسللي رافيق، بوبصلة أمينة، بن عمر اوي عبد الدين منظور تحليلي لعمليات استرداد العائدات الإجرامية الناشئة عن جرائم التبييض الرقمي: دراسة في المبادرات الدولية و الوطنية مقدمة:

تشكل جريمة تبييض الأموال تهديدا كبيرا للأسواق العالمية خاصة الأسواق المالية سواء الكبرى منها أو الناشئة، و بالخصوص في البلدان النامية حيث تصبح هذه الأخيرة مكانا ملائما و مناخا مناسباً لأنشطة التبييض الرقمي المالي، و مع التطور الرقمي الكبير نتيجة ثورة رقمية غير مسبوقة، أحدثت تحولات جذرية في تغيير نمط جريمة تبييض الأموال حيث أصبحت تسمى بجريمة تبييض الأموال الرقمية، أو ما يعرف بتبييض الرقمي للأموال.

و عليه، أضحت مسألة استرداد العائدات الإجرامية تحد عالمي كبير، حيث تمثل الأموال المكتسبة من جريمة التبييض الرقمي تهديدا للاقتصادات الوطنية و تعيق التنمية، و تكمن الصعوبة في تعقيد الإجراءات القانونية، و عابري الحدود، و خصوصية القوانين مثل السرية البنكية، مما يتطلب تضافر الجهود الوطنية و الدولية مع تفعيل اتفاقيات الأمم المتحدة في هذا المجال.

الإشكالية المطروحة: هل الجهود و المبادرات الوطنية و الدولية فعالة لمكافحة التبييض الرقمي، أم أنها عاجزة عن مواكبة التطور الذي عرفته هذه الظاهرة في تجلياتها الراهنة. بصيغة أخرى: إلى أي مدى ساهمت الجهود الدولية و الوطنية في استرداد نسبة من العائدات الإجرامية من جرائم التبييض الرقمي؟.

الفرضية:

إن تضافر الجهود و تنسيق المبادرات الوطنية منها و الدولية تشكل ركيزة أساسية و مهمة في عملية استرداد العائدات الإجرامية. أما منهجية العمل فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحليل آليات التبييض الرقمي للأموال، مع تقديم وصف تحليلي مختلف للاتفاقيات الدولية و المبادرات الوطنية و الإقليمية.

أهداف الدراسة:

- توضيح مفهوم العائدات الإجرامية مع تحديد مفهوم التبييض الرقمي.

- إبراز العلاقة بين جريمة تبييض الأموال و استرداد العائدات الإجرامية.

- دراسة أهم المبادرات الدولية المعنية باسترداد الأصول و العائدات، مع تتبع مصادر الأموال غير الشرعية.

- دراسة الجهود و التشريعات الوطنية في مجال استرداد العائدات الإجرامية المرتبطة بالتبييض الرقمي.

- في الأخير تحليلي مدى فعالية التعاون بين الجهات الوطنية و الدولية في هذا المجال.

تقسيمات الدراسة: اعتمدنا على تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية و هي:

المحور الأول: الجهود الدولية في محاربة جرائم التبييض الرقمي.

المحور الثاني: التشريعات و المبادرات الوطنية لمواجهة مخاطر عمليات التبييض الرقمي.

المحور الثالث: التحديات التي تواجه الدول و الحكومات في عمليات استرداد العائدات الإجرامية في الفضاء

الرقمي. -تقييم مدى فعالية الجهود و المبادرات المتخذة.

2. الجهود الدولية في محاربة جرائم التبييض الرقمي.

يعد موضوع استرداد العائدات الإجرامية إحدى القضايا البالغة الأهمية و الحساسية على الصعيدي ن

الوطني و الدولي، نظرا لما تشكله ظاهرة تهريب هذه العائدات من تهديد خطير لاستقرار الدول و اقتصاداتها

الوطنية. فالعائدات الإجرامية هي أموال أو أصول يكتسبها غير المشروعة، و تهدف جهود استردادها إلى

تجريدتهم من أرباحهم غير المشروعة و ضمان عدم تمتعهم بها.

1.2 ماهية غسل أو التبييض الرقمي للأموال: لم يعد غسل الأموال تقليدياً في جعل الأموال

المكتسبة بطريقة غير مشروعة تبدو نظيفة، عبر إجراء تحويلات مالية معقدة ومعاملات مصرفية

مشبوهة، حتى يتمكن المجرمون من إنفاق أرباحهم من مصدر غير مشروع دون إثارة شكوك الحكومة،

فالإنترنت والشبكات التقنية المالية والتطبيقات المصرفية أضافت شكاً لا رقمياً جديداً على جريمة غسل

الأموال. وقد أدى ظهور المؤسسات المصرفية عبر الإنترنت، وخدمات الدفع المجهولة عبر الإنترنت،

والتحويلات من نظير إلى نظير P2P باستخدام الهواتف المحمولة إلى زيادة صعوبة اكتشاف التحويل

الرقمي غير القانوني للأموال.

ويظهر غسل الأموال الرقمي بين العديد من جرائم التشفير، حيث يستغل الفاعلون

الإجراميون عدم الكشف عن هويتهم في تقنية (البلوك تشين blockchain) بهدف غسل المكاسب

المالية من الجرائم، للتعتيم على مصادر الأموال غير المشروعة وتحويلها إلى أموال نقدية للودائع المصرفية؛ إذ يستخدم المجرمون (العملة المشفرة) cryptocurrency في غسل الأموال وينتقلون بذلك من الجرائم والمخططات في العالم الحقيقي، إلى الجرائم الإلكترونية والأحتيال الرقمي وسرقة العملات المشفرة من عمليات التبادل عبر الإنترنت في العالم الرقمي.

وعلاوة على ما سبق تم تعريف غسل الأموال بالعملات المشفرة بأنه: "جميع أنواع الأرباح الإجرامية تقريباً باستخدام العملات المشفرة، وتتراوح هذه الأنشطة من غسل العائدات بالفعل رقمياً مثل دفع الفدية أو البنى التحتية الجنائية إلى تحويل مبالغ ضخمة من النقد إلى أصول افتراضية. و أمثلة ذلك يشمل استخدام العملة المشفرة في مخططات غسل الأموال عبر شراء العملات المشفرة من قبل الشبكات الإجرامية باستخدام العائدات غير المشروعة واستخدام العملات المشفرة لتحويل الأموال". (الرعود، 2024، صفحة 03)

2.2 مفهوم العائدات الإجرامية:

عائدات الجريمة هي مصطلح يطلق على الأموال أو الأصول التي يكتسبها المجرمون خلال ممارستهم للنشاط الإجرامي. و تتمتع السلطات، بما فيها دائرة الادعاء العام، بصلاحيّة مصادرة هذه الأصول لمنع الجريمة من تحقيق مكاسب مالية. و من خلال استنزاف الأرباح التي تمول الجريمة، يمكننا المساعدة في كسر حلقة الجريمة و منع وقوع المزيد من الجرائم. (proceeds of crime ; Crown Prosecution Service) كما عرفت اتفاقية مكافحة الفساد من الفقرة (هـ) المادة (2): بأنها تحرم و تجرم كل ما يأتي من ممتلكات متحصل بطريقة غير مشروعة. (عمرى، 2023، صفحة 81).

يشكل موضوع العائدات الإجرامية من القضايا التي يقتضي على المجتمع الدولي مكافحتها و الاهتمام بها، حيث تعتبر ملاذا و فرصة لاكتساب الأموال بطرق غير شرعية. و تختلف طرق و إمكانيات مرتكبي هذه الجرائم باختلاف الوسائل المستخدمة خاصة في الآونة الأخيرة في ظل تزايد التطور التكنولوجي، لهذا جعل الكثير من البلدان تهتم بهذه المسألة من أجل إبرام اتفاقيات تعاونية و تكثيف الجهود لمكافحتها بالتنسيق مع منظمات دولية من أجل القضاء على مختلف أشكال الجريمة الرقمية و الاتجار غير المشروع للأموال كالتبييض الرقمي. (بومعزة، صفحة 311).

3.2 الجهود و القوانين الدولية:

لا يخفى على احد ان عملية استرداد الأموال و العائدات الإجرامية في كل مراحلها لا يمكن أن تقف على الجانب القضائي او القانوني فقط، و انما تتعدى ذلك نتيجة التعقيدات الموجودة في إجراءاتها. و هو ما يستلزم في الكثير من الأحيان التعاون الدولي. (خراشي، 2016، صفحة 122) و في هذا الإطار يشكل التعاون في مجال عملية استرداد الأموال او العائدات المتأتية من التبييض الرقمي مهما و ضروريا لنجاح مثل هكذا عمليات، حيث تم إبرام معاهدات بين الأطراف الدولية و تتعاون فيما بينها من خلال إجراء التحقيقات و المتابعات و التدابير المؤقتة و مصادرة الأموال و الممتلكات لهذا يعد التعاون الدولي جزءا مهما في كل مراحل عملية استرداد الأموال.

و من أنماط التعاون الدولي نجد تأمين الأدلة و طلب المساعدة القانونية سواء ذلك بالطرق الرسمية و غير الرسمية، و أيضا الانابات القضائية، مع ضرورة تسليم المجرمين المتورطين في مسائل الإجرام الرقمي. (ستيفنون، 2013، صفحة 121).

و يركز دليل استرداد الأصول المنهوبة على مراحل قانونية دولية (البحث، التجميد، المصادرة، الاسترداد) بالتعاون بين الدول، ويتم عبر مبادرات عالمية كـ"ستار (STAR)" . و يتطلب استراتيجيات معقدة وتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية والمالية، ويشمل تتبع الأدلة، وتأمين الأصول عبر الحجز، ورفع دعاوى مدنية، مع الاعتماد على التعاون الدولي لضمان إعادة الأموال المتأتية من جرائم الفساد أو الاحتيال وتحقيق العدالة واستقرار الدول. تشكل عمليات استرداد العائدات الإجرامية سواء من خلال عملية الفساد او عمليات أخرى تدبيرا ضروريا للدول حتى تستطيع ان تسترجع ما يمكن استرجاعه من الأموال المنهوبة و الممتلكات لهذا يمكن حصرها في:

بن مرسللي رافيق، بوبصلة أمينة، بن عمر اوي عبد الدين منظور تحليلي لعمليات استرداد العائدات الإجرامية الناشئة عن جرائم التبييض الرقمي: دراسة في المبادرات الدولية و الوطنية

*تعتبر عمليات استرداد الأموال من جرائم التبييض الرقمي و جرائم الفساد إجراء ضروريا و رادعا للمجرمين و المحتالين، لهذا يجب استرجاع هذه الأموال.

***مكافحة الفساد**: تجريد الفاسدين من أرباحهم ومنعهم من الاستفادة من الجريمة.

***استقرار الدول**: من خلال الحد من الفوضى وعدم الاستقرار الذي يسببه الفساد.

يمكن ان تأخذ عملية الاسترداد وقتا طويلا حتى يتم استرجاع الاموال المنهوبة الى الخزينة الوطنية، لكن تشكل هذه العملية بعث للتنمية المحلية و الوطنية من خلال: إعادة الأموال لتمول الخدمات العامة وتدعم التنمية المستدامة. (حميدة، 2022، صفحة 697) اما المراحل الأساسية لاسترداد الأصول المنهوبة (منظور دولي).

أ- **تحديد الأصول وتتبعها**: جمع الأدلة الأولية والبيانات المالية لتحديد مكان الأموال المنهوبة وتتبع مساراتها عبر الحدود.

ب- **تجميد الأصول**: إصدار أوامر قضائية محلية ودولية لحجز الأصول لمنع التصرف فيها.

ج- **المصادرة**: الحصول على أوامر قضائية بمصادرة الأصول لصالح الدولة.

د- **استرداد الأصول وإعادتها**: إتمام الإجراءات القانونية لإعادة الأصول المنهوبة إلى بلدها الأصلي. أما آليات وإجراءات التنفيذ:

- **التعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة (MLAT)**: تبادل المعلومات والطلبات بين الدول لتنفيذ الإجراءات القانونية عبر الحدود.

- **التشريعات الوطنية**: تفعيل القوانين الداخلية، مثل قانون مكافحة الفساد، التي تتيح إجراءات المصادرة والاسترداد. اما فيما يخص الجهود المؤسسية: مبادرة "ستار" (StAR) "شراكة بين البنك الدولي والأمم المتحدة، تقدم الدعم الفني للدول في جهود الاسترداد. الإنتربول (Interpol) توفير منصة لتبادل المعلومات بين جهات إنفاذ القانون.

- **الإجراءات القضائية**: رفع دعاوى مدنية وجنائية لمحاكمة المتورطين وتجريدهم من المكاسب غير المشروعة. علاوة على ما سبق ذكره، نحاول في هذا العنصر التفصيل في الجهود الدولية او التعاون الدولي من اجل استرداد عائدات الإجرام الرقمي.

4.2 على المستوى الدولي- منظمة الأمم المتحدة:- ان الاتفاقية الأممية التي جاءت من اجل مكافحة ظاهرة

أو ما يسمى بجريمة الفساد، اعتبرها الكثير على النطاق الدولي أنها أول عمل مشترك بين الدول، كما توجد اتفاقية ثانية جاءت لمحاربة الجريمة المنظمة العابرة للقوميات، التي اعتمدت من طرف الجمعية العامة بقرار رقم 25 / 55 المؤرخ في 15 / 11 / 2000 والموقعة في باليرمو إيطاليا في الفترة من 12-15 ديسمبر 2000، والتي دخلت حيز النفاذ بتاريخ 29 سبتمبر 2003. (العيد، 2021، صفحة 93)

شملت المعاهدة أحكاما خاصة باسترداد العائدات الإجرامية، في المادة 12 المتعلقة بالمصادرة و الحبس، و المادة 13 المتعلقة بالتعاون العالمي لأغراض المصادرة، و التي حددت الإجراءات التي تتخذها الدولة العضو التي تستلم طلبا من دولة عضو أخرى لها سلطة قضائية على جناية مشمولة بهذه المعاهدة بشأن مصادرة ما هو متوفر في نطاقها من أرباح جرائم و ممتلكات او عتاد او وسائل أخرى مشار إليها في الفقرة واحد من المادة 12. كما تضمنت المادة 14 منها على التصرف في ارباح الجرائم المصادرة او الممتلكات المصادرة.

بعد ذلك جاءت آلية أخرى لمجابهة الفساد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 58/4 المؤرخ في 31/10/2003 و الموقعة في ميريدا بالمكسيك في الفترة من 09-11/12/2003 التي دخلت حيز التنفيذ في 04/12/2005، حيث أولت المعاهدة اهتمام قصوى بموضوع استرداد العائدات الإجرامية التي تحدث عبر جريمة التبييض الرقمي حيث خصص الباب الخامس له مواد من 51-59، وقد تضمن المسائل التالية:

- الإلزامية و الاختيارية للدول الأطراف في مجال محاربة و كشف العائدات الإجرامية (يعني هناك تدابير مباشرة تقتضي على الدول القيام بها).. - آليات الاسترداد والتعاون الدولي.

- ضرورة إنشاء مراكز أبحاث تقوم على الاستعلام و الاستخبارات مع إمكانية الدخول في اتفاقيات متعددة او ثنائية، و عليه تحث الاتفاقية الأممية لمكافحة الجرائم عبر الوطنية لعام 2000 على عدة من ضوابط و أحكام، حيث تنص أحكام المادة 7 من هذه الاتفاقية، على ما يلي:

- ضرورة تبني الدول الأطراف لنظم داخلية، تكون شاملة مهمتها المراقبة و الإشراف على البنوك و المؤسسات المالية حتى تمن ردع و كشف أي عملية غسيل أموال او تبويض.
- إن تنفيذ التدابير و الأحكام يمكن من خلالها كشف و ترصد حركات النقد و الصكوك المالية القابلة للتداول، كما يجب ان تقوم على ضرورة وجود ضمانات و معلومات دقيقة حتى يتسنى للدول الأطراف من حجز و مصادرة الأموال.
- ضرورة تبني نظام قائم على الرقابة و الإشراف الداخلي و هذا وفقا لأحكام المادة 07.
- ضرورة سعي الدول إلى تطوير و تعزيز عمليات التعاون الدولي و الإقليمي و حتى الثنائي.
- كما تلزم الاتفاقية (المذكورة أعلاه) على ضرورة تقديم كل السجلات و المستندات الضرورية من أجل المساعدة القانونية و هذا من خلال:
- أ- يجب أن تقدم الدول الأصول و المستندات ذات الصلة (مثل السجلات المصرفية او المالية). بما فيها السجلات الحكومية أو المصرفية أو المالية أو سجلات الشركات أو الأعمال أو نسخ مصدقة منها.
- ب- يجب ان تكون المعلومات متاحة عند الضرورة للجميع، بحيث لا يمكن للدولة ان ترفض تسليم السجلات او الوثائق و يمكن الاطلاع عليها من طرف عامة الناس.
- ج- هناك معلومات سرية: يجب ان لا يتم الاطلاع عليها من طرف العامة. (تقرير التطبيقات حول غسل الأموال عبر الوسائل الالكترونية، 2017، الصفحات 42-44).
- 5.2 مبادرة استرجاع الأموال المسروقة، او ما تعرف بمبادرة ستار تم التوقيع عليها في سبتمبر 2007، بمشاركة البنك الدولي و مكتب الأمم المتحدة المعني بمحاربة المخدرات و الجريمة بكل أشكالها، و هي مبادرة تسعى إلى دعم و تسريع عملية إعادة الأموال المسروقة بطريقة أكثر تنظيماً. (ستيفنون، 2013، صفحة 23)، وتعمل على:
- تحفيز البلدان على تنفيذ معاهدة الامم المتحدة لمحاربة الفساد.
- مساندة الجهود العالمية للكشف عن الاماكن التي يتم فيها توظيف الاموال غير المشروعة
- تقديم الدعم للدول النامية في تطوير القوانين اللازمة لاسترجاع الاموال المكتسبة بطرق غير شرعية و تعزيز المهارات من خلال تبادل المعرفة و المعلومات.
- تقديم تدريب عملي و إصدار و نشر كتيبات عملية لمساعدة الدول النامية على استعادة أموالها التي جنت من الأنشطة الإجرامية.. (العيد، 2021، صفحة 95). توصيات مجموعة العمل الدولية FATF وما صدر عنها من أوراق في مجال مكافحة غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية: خلال القمة الاقتصادية التي عقدت في مدينة باريس، قامت الدول السبع الكبرى بتأسيس مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال عام 1989، منذ ذلك الحين بدأت هذه المجموعة المتعددة الجنسيات في اتخاذ خطوات منسقة لمواجهة غسل الأموال على الصعيد الدولي، حالياً، تعتبر المجموعة الجهة الرائدة في تقديم الإرشادات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال للحكومات في مختلف أنحاء العالم (ديسمبر 2017، صفحة 44)، تتضمن توصيات مجموعة العمل المالي تدابير يتوجب على الدول اتخاذها، و هي كالتالي:
- يتوجب على الدول ان تقوم بتحديد المخاطر، و وضع السياسات، و تعزيز التنسيق المحلي.
- ينبغي ملاحقة الأنشطة المرتبطة بغسل الأموال و تجفيف مصادر تمويل الإرهاب و انتشار الأسلحة.
- يجب اعتماد إجراءات احترازية و تدابير وقائية في القطاع المالي و القطاعات الأساسية الأخرى.
- يتعين على الدول منح السلطات المعنية الصلاحيات و المسؤوليات الضرورية لضمان كفاءتها في أداء مهامها.
- و من الضروري تطوير آليات لزيادة الشفافية و تيسير الوصول إلى البيانات و المعلومات الأساسية.
- و المهم أيضاً أن تعمل الدول على تعزيز التعاون فيما بينها. (2012، صفحة 7). يمكن أن تشكل آلية الدفع الالكتروني طريقة جديدة في غسل الأموال و تمويل الإرهاب من خلال استغلالها لهذا جاء الاهتمام بها من طرف مجموعة العمل المالي، حيث تضمنت عدد من التقارير الصادرة:
- تقرير مجموعة العمل المالي عن تطبيقات غسل الأموال، جوان 1996.
- تقرير مجموعة العمل المالي عن تطبيقات غسل الأموال، فبراير 1997.

بن مرسلتي رافيق، بوبصلة أمينة، بن عمر اوي عبد الدين منظور تحليلي لعمليات استرداد العائدات الإجرامية الناشئة عن جرائم التبييض الرقمي: دراسة في المبادرات الدولية و الوطنية

- تقرير مجموعة العمل المالي عن تطبيقات غسل الأموال، فبراير 1998.
- تقرير مجموعة العمل المالي عن تطبيقات غسل الأموال، فبراير 1999.
- تقرير مجموعة العمل المالي عن تطبيقات غسل الأموال، فبراير 2000.
- تقرير مجموعة العمل المالي عن تطبيقات غسل الأموال، 2004/2003.
- تقرير مجموعة العمل المالي عن تطبيقات غسل الأموال، جوان 2005.
- تقرير مجموعة العمل المالي عن تهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في طرق الدفع الحديثة، أكتوبر 2006.

- صدر تقرير مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا في عام 2007 بعنوان "أساليب الدفع عبر الحدود الناشئة و السائدة و إمكانية استخدامها في عمليات غسل الأموال و تمويل الإرهاب"، بينما يركز تقرير مجموعة العمل المالي لعام 2025 على تعزيز الشفافية و تبني إستراتيجية قائمة على المخاطر في مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و يدعو التقرير أيضا إلى أهمية تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التهديدات الجديدة الناشئة على هذه الأنشطة الإجرامية. (تقرير التطبيقات حول غسل الأموال عبر الوسائل الالكترونية، 2017، الصفحات 45-48).

3. التشريعات و المبادرات الوطنية لمواجهة مخاطر عمليات التبييض الرقمي.

يوجد من التشريعات و المبادرات الوطنية التي سعت إلى إيجاد أرضية مناسبة للاتفاق على آليات لاسترداد العائدات التي تأتي من عمليات الإجرام الرقمي أو التبييض الرقمي للأموال، نبدأ أولا:

1.3 الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد: الصادرة بالقاهرة بتاريخ 21/ 12/ 2010 والتي تهدف إلى تعزيز التعاون العربي للوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه واسترداد الموجودات، وإلى تحقيق أهداف أخرى وردت في المادة 2 منها: تضمنت الاتفاقية العربية أحكاما خاصة بالعائدات الإجرامية في المادة 7 الخاصة بالتجميد والحجز والمصادرة، أهم ما جاء فيها:

- يجب على الأطراف المنضمة لهذه الاتفاقية ان تتخذ جميع الإجراءات و التدابير لمصادرة العائدات و الأموال المتأتية من عمليات التبييض الرقمي بما فيها الممتلكات.

- يجب على الأطراف أيضا البحث على اثر هذه الأموال مع مصادرتها او حجزها او تجميدها حسب الضرورة التي تستلزم ذلك.

- إلزام الدول على حسن تدبير و استخدام الممتلكات المجمدة و المصادرة.

- اما في القارة الإفريقية نجد **الإتحاد الإفريقي** الذي تبنى اتفاقية لمنع و مكافحة الفساد حيث تم اعتمادها في مابوتو بتاريخ 11/07/2003 التي تتضمن أحكام خاصة بالعائدات الإجرامية في المادة 16 المتعلقة بمصادرة العائدات والوسائل المتعلقة بالفساد، والتي نصت على:

- ضرورة حث الدول باتخاذ إجراءات البحث و التعرف على العائدات التي تأتي من عمليات التبييض مع الأخذ بالتدابير التي تسمح لها بمصادرتها و كذلك تحويلها.

- يجب ان تلزم الدول بضرورة تسليم و تسهيل أي دليل أو أدلة تكون مطلوبة من اجل الكشف عن الأشخاص المطلوبين من يتم اما اعتقالهم او تسليمهم الى العدالة، مع ضرورة تسليم المحجوزات للدولة الطرف.

- الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الفساد، التي تم عقدها في ستراسبورغ بتاريخ 27 يناير 1999 ، تتضمن في المادة 23 منها إجراءات تهدف إلى تسهيل عملية جمع الأدلة

ومصادرة العائدات. تدعو هذه الاتفاقية الدول الأعضاء إلى اعتماد تدابير قانونية وغيرها من التدابير، بما في ذلك تلك

التي تتيح استخدام أساليب تحقيق خاصة وفقاً للقوانين الوطنية، إذا كان ذلك ضرورياً لتيسير جمع الأدلة المرتبطة بالجرائم المذكورة في المواد من (14-2) والتي تتيح التعرف على أوجه الفساد والتحقيق فيها و تجميد و إيقاف الأموال والعائدات أو الممتلكات التي تعادل قيمتها تلك العائدات. - الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد. 1996.

- اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بغسل عائدات الجريمة و ضبطها ومصادرتها 2005. (العيد، 2021، الصفحات 96-97).

2.3 المنتدى العربي لاسترداد الأموال، AFAR، أنشئ عام 2012، جاءت هذه المبادرة من أجل دعم الجهود العربية من أجل محاربة عمليات التبييض الرقمي و استرداد الأموال المنهوبة، و يعد المنتدى منبرا مهما يجمع بين دول مجموعة الثماني و شراكة دوفيل، فضلا عن دول في العالم العربي من أجل التعاون لإعادة الأموال المنهوبة. و تشارك مبادرة استرداد الأموال المنهوبة عن كثب في تنظيم و إدارة المنتدى العربي، و يدعمها في عملها العديد من الجهات الدولية. (المنتدى العربي لاسترداد الأموال).

4. التحديات التي تواجه الدول و الحكومات في عمليات استرداد العائدات الإجرامية في الفضاء الرقمي.- تقييم مدى فعالية الجهود و المبادرات المتخذة.-

في الكثير من الأحيان تؤدي مساعي و الدول في استرجاع الأموال و الممتلكات المنهوبة الى الفشل و هذا بسبب عدة أسباب يشكل في اغلب الأوقات تحديات و عراقيل و يمكن عدها في مايلي:

1.4 عوائق و تحديات استرداد العائدات الإجرامية:

أ-التحديات السياسية: التي تعتبر من التحديات الأساسية التي يمكن ان تواجه الدول في جهودها لاسترجاع الأموال منها:

- إن غياب الإرادة السياسية لدى الدول الضحية خاصة دول العالم الثالث يمكن ان تؤدي الى تعطيل اتخاذ الإجراءات و التدابير اللازمة للحد من الفساد بكل أشكاله.

- إن إشكالية السيادة الوطنية هي الأخرى يمكن ان تشكل حاجزا و عائقا أمام الدول حتى تسترجع الأموال المنهوبة . (مخلوفي، 2021، صفحة 495).

ب- **اختلاف في الأنظمة القانونية:** ان إختلافها يشكل عائقا حقيقيا أمام عملية إسترداد العائدات الإجرامية، (أي سوف نجد اختلاف و تمايز في الإجراءات التي تقوم على التحري او التحقيق و الضمانات التي تمس حقوق الإنسان بالإضافة إلى إجراءات الحجز و الاعتقال و تقديم مختلف الأدلة).

ج- **يمكن ان تشكل نقص الخبرة والموارد المالية إلى التعقيد** عملية استرداد الأموال و العائدات التي تدر من التبييض الرقمي او عن طريق الجريمة عبر الوطنية و ما هو يستدعي الاستعانة بالخبراء كالمحاسبين او المحامين في هذا المجال.

د- **تزايد و تصاعد أعمال و أنشطة جرائم تبييض الأموال:** حيث شهدت تنامي كبير خلال الآونة الأخيرة

حيث نجد رجال الأعمال و المال الذين يلجئون إلى تبييض بعض الأرصدة المالية -أموال مصادرها تكون عن طريق الجريمة المنظمة - و بالتالي يسعى هؤلاء إلى إدخالها في نشاطات مشروعة و هو ما يشكل عائقا كبيرا أمام الدول لاسترجاع هذه الأموال.

2.4 العراقيل الإجرائية في مسألة الاسترداد: تبرز المعوقات الإجرائية في ملف استرجاع العائدات في النقاط التالية:

- **الحصانة الوظيفية** غالبا ما ينتمي أصحاب الأموال المتأتية من الفساد إلى طبقة السياسيين و الإداريين ذوي النفوذ و السلطة، و هؤلاء يتمتعون بمزايا تحميهم و تستثنهم من الخضوع للسلطات الرسمية، و أبرزها السلطة القضائية، مما يعفيهم من المحاسبة و الملاحقة القانونية، و هذا يشكل عقبة أمام عملية استعادة الموجودات.

-**اما نقاط الضعف في عملية الاسترداد:** نظراً لنفوذ المجرمين الفاسدين وعلاقاتهم الواسعة، يمكنهم إيجاد ملاذات آمنة لأموالهم بسرعة، مما يجعل عامل الوقت حاسماً في استرداد عائدات الجريمة. يؤدي التأخير في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة إلى صعوبة تتبع هذه الأموال وتحديد أماكنها، مما يؤدي حتماً إلى فشل عمليات الاسترداد. قد تستغرق مراحل التحقيق و المحاكمة في قضايا الفساد سنوات، مما ينتج عنه فقدان الأدلة أو تلفها، أو تعريض شهادة الشهود للخطر، أو عدم قدرتهم على الإدلاء بشهادتهم بسبب الوفاة أو السفر.

بن مرسلي رافيق، بوبصلة أمينة، بن عمر اوي عبد الدين منظور تحليلي لعمليات استرداد العائدات الإجرامية الناشئة
عن جرائم التبييض الرقمي: دراسة في المبادرات الدولية و الوطنية

- الالتزام بمبادئ السرية المصرفية: يُعدّ الالتزام بمبادئ السرية المصرفية أحد أبرز العقبات الإجرائية التي تواجه استرداد الأصول. فبينما تُعتبر السرية المهنية مظهرًا من مظاهر الحرية الشخصية، إلا أنها تخلق بيئة غامضة توفر ملاذًا آمنًا لعائدات الجريمة. وغالبًا ما تصبح الدول التي تتمتع فيها البنوك والمؤسسات المالية بسرية مطلقة وجهات رئيسية لأصحاب الأموال الفاسدين لإخفاء أموالهم غير المشروعة.

- حاملو الأموال المنهوبة ذوو الهوية المزوجة: قد يحمل الأفراد الفاسدون جنسية مزدوجة. إذا ارتكبوا جرائم فساد في بلد ما ثم فروا إلى بلد آخر، فإنهم يواجهون عقبات في تسليمهم، لأنهم غالبًا ما يستغلون الاتفاقيات الدولية التي تحظر تسليم مواطنيهم والقوانين المحلية كغطاء. يحق لبلد جنسية الشخص المطلوب تسليمه رفض التسليم لأنه مواطن في ذلك البلد. إضافة إلى ما سبق، يمكن لغاسلي الأموال التسلل وممارسة أنشطة غسل الأموال عبر وسائل مختلفة، مما يطرح بطبيعته تحديات ومخاطر. مع انتشار أدوات ومنصات وأساليب الدفع الإلكتروني، يُعد تحديد هذه التحديات أمرًا بالغ الأهمية لمواجهتها وضمان بيئة آمنة لمنع المجرمين من استخدام هذه الأدوات والمنصات والأساليب في معاملات غير مشروعة مثل غسل الأموال، أو - صعوبة تمييز مصادر تمويل أو: لتمويل أنشطة إجرامية أخرى، ولا سيما الإرهاب. ومن أبرز هذه التحديات تغذية بعض المنصات الإلكترونية.

- صعوبة تحديد هوية الأطراف المعنية بالعملية بسبب المرونة القصوى و السرعة في المعاملات و حركة الأموال..

- قيام طرف ثالث بتنفيذ التعاملات المالية يجعل المتابعة والتحقق من سلامة التعاملات المالية، وكذا التحريات المتعلقة بها أكثر تعقيدًا.

- ارتباط هذه العمليات بجرائم أخرى كالتلاعب و التزوير و التحايل، و السطو و كذلك الجرائم الالكترونية و غيرها.

- عدم القدرة على فرض تدابير حازمة لتنفيذ الخدمات المالية عبر بعض السبل الالكترونية.

- لا تطلب بعض الأطراف والجهات المتعاملة في بعض الأنواع (مثل العملات الافتراضية) تحويل القيمة لأموال حقيقة.

- تداول الأموال بصيغة وحدات رقمية الكترونية في بعض العمليات يجعل تتبعها او تفقدها او حفظها من قبل الأجهزة الأمنية أمرًا صعب المنال. فيما يلي نعرض مجموعة من الإجراءات المقترحة في هذا الشأن: (تقرير التطبيقات حول غسل الأموال عبر الوسائل الالكترونية، 2017، الصفحات 39-40):

- تحديث وسن التشريعات التي تنظم استخدام الأدوات الإلكترونية في إتمام التعاملات المالية.

- تدعيم المتابعة و تنشيط دور الهيئات الرقابية و الشرطية.

- فحص دوري لكافة التوجيهات الصادرة بشأن تنظيم استخدام آليات الدفع الالكترونية، لمعالجة أية ثغرات قد تكشف بخصوص إمكانية سوء استخدامها و مواكبة التطورات التقنية في هذا الحقل.

- السعي لزيادة توقيع اتفاقيات شراكة و مذكرات تفاهم مع العديد من الدول لتسهيل تبادل المعلومات.

- وضع تدابير تساعد في تمييز مصادر الأموال التي يجري التعامل بها.

- وضع قيود محددة ونطاق لتنفيذ المعاملات المالية عبر الوسائل الإلكترونية.

- إيلاء الاهتمام لمسألة رصد و متابعة التحويلات المالية التي تتم من خلال الوسائل الالكترونية.

- تطبيق قواعد تحديد هويات الزبائن بصورة أدق و أكثر فاعلية.

- تطبيق المنهج القائم على التقديرات و إجراء تقييم للمخاطر لكل نوع من تلك الأدوات لتحديد التدابير اللازمة للمتابعة و المراقبة.

- إعداد التقييم الوطني للمخاطر في مجال غسل الأموال و التبييض الرقمي للأموال.

- توجيه القطاع الخاص بضرورة تقييم مخاطر غسل الأموال و التبييض الرقمي التي تتطلبها الأدوات

الإلكترونية الجديدة التي يقدمها القطاع الخاص لعملائه ووضع الإجراءات الضرورية للحد من تلك التهديدات.

- تطبيق العناية المطلوبة الخاصة بالعملاء بفعالية و تقويتها بحسب مستوى المخاطر، و اجراء التعديلات اللازمة لتشمل طرق وقاية من استخدام تلك الوسائل في غسيل الأموال.

- التواصل مع الشركات العاملة في مجال الخدمات التكنولوجية المرتبطة بالتعاملات المالية FinTech للعمل على التأكد من وجود فهم أفضل لمخاطر غسل الأموال و التبييض الرقمي للأموال.
- إجراء تحديث للأنماط الجديدة المستجدة لغسل الأموال ونشرها عبر المنشورات والمواقع الإلكترونية المعنية.
- تفعيل آليات للتنسيق بين الجهات ذات الصلة على الصعيد الوطني، و زيادة إشراك لقطاع الخاص.

5. خاتمة: تشير هذه الدراسة إلى الأهمية البالغة التي يحظى بها التعاون الدولي في مجال استرداد عائدات الجرائم المرتبطة بالتبييض الرقمي، كوسيلة أساسية في التصدي لهذه الظاهرة. ويعد هذا التعاون أداة فعالة لمحاسبة الفاعلين وضمان عدم إفلاتهم من العقاب، بالإضافة إلى استعادة الأموال والممتلكات المنهوبة وإعادة توجيهها نحو تحقيق التنمية الوطنية. ومع ذلك، فإن هذا التعاون لا يزال يواجه تحديات كبيرة تتمثل في جوانب سياسية وقانونية وتنفيذية. فمن الناحية السياسية، يتمحور جزء من العقبات حول تغليب المصالح الوطنية والسيادة الدولية، في حين يتصل جزء آخر بتباين الأنظمة القانونية بين الدول. علاوة على ذلك، هناك عراقيل مرتبطة بإدارة طلبات الاسترداد عبر القنوات القضائية، إلى جانب التحديات التقنية والعملية. للتغلب على هذه العقبات وتعزيز فعالية عمليات استرداد العائدات الإجرامية، تُوصي الدراسة باتخاذ تدابير محددة على النحو التالي:

- التعاقد مع محامين وشركات مختصة في التتبع العالمي لتحديد مواقع الأصول الإجرامية واستعادتها، خاصة تلك المهربة إلى خارج البلدان المتضررة.
- تعزيز قنوات التعاون غير الرسمي من خلال الاستفادة من إمكانات وحدات الاستخبارات المالية، ومنظمة الإنتربول، والشبكات والمبادرات الدولية لتبادل المعلومات ذات الصلة.
- 3- تفعيل الإرادة السياسية للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة تبييض الأموال الرقمي، وذلك بهدف إنشاء نظام دولي أكثر كفاءة لاسترداد العائدات الإجرامية. إن معالجة هذه التحديات تتطلب تنسيقاً دولياً فعالاً من أجل تحقيق العدالة الاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة على المستويين الوطني والدولي.

6. قائمة المراجع:

• الكتب:

- 1- عادل عبد العزيز إبراهيم خراشي : استرداد الأموال و الأصول المنهوبة المتحصلة عن جرائم الفساد – في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و القانون الوضعي و الفقه الإسلامي، دار الجامعة الجديدة، مصر، الإسكندرية، 2016)، الصفحة 122.
- 2- جان-بيريون، الريسا جراي، كاليب سكوت، كيفني م. ستيفنسون: دليل لاسترداد الأصول المنهوبة-مرشد للممارسي-، ترجمة : الشحات منصور، مركز الأهرام للنشر و الترجمة و التوزيع، القاهرة، الطبعة العربية، 2013، الصفحة 121.

• المقالات:

- 1- طلال حسين علي الرعود، مكافحة غسل الأموال بالعملات المشفرة: دراسة تحليلية، مجلة مركز حكم القانون و مكافحة الفساد، العدد 01، 2024، الصفحة 03.
- 2- عبد القادر عمري، استرداد العائدات الإجرامية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 09، العدد 01، 2023، الصفحة 81.
- 3- مروة بومعزة، التبادل المعلوماتي و دوره في مجال استرداد العائدات الإجرامية في ضوء الاتفاقيات الدولية و القانون الداخلي، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، المجلد 11، العدد 01، الصفحة 311.
- 4- نعيم شاوش، نادية حميدة، عقبات التعاون الدولي في مجال استرداد عائدات جرائم الفساد و سبل تجاوزها، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد 07، العدد 02، 2022، الصفحة 697.
- 5- ياسمين العبد، إشكالية استرداد العائدات الإجرامية، المجلة الجزائرية للقانون و العدالة، المجلد 07، العدد 01، 2021، الصفحة 93.

- بن مرسلې رافيق، بوبصلة أمينة، بن عمر اوي عبد الدين منظور تحليلي لعمليات استرداد العائدات الإجرامية الناشئة عن جرائم التبييض الرقمي: دراسة في المبادرات الدولية و الوطنية
- 6-مليكه مخلوفي، عن عدم فعالية عقوبة المصادرة في إسترداد عائدات جرائم الفساد، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية تيزي وزو، المجلد16، العدد2021،02، الصفحة 495..
- الوثائق القانونية:
- 1- المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف)، منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، فرنسا، 2012، الصفحة 07.
 - 2- تقرير التطبيقات حول غسل الأموال عبر الوسائل الالكترونية، مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، (ديسمبر 2017)، الصفحات 39-48.
- المواقع الإلكترونية:
- 1- المنتدى العربي لاسترداد الأموال، تاريخ الاطلاع (2026/01/19)، على الرابط:
star.wordbank.org
 - 2- **proceeds of crime** ; Crown Prosecution Service ; (05/12/2025) ; cps.gov.uk